مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية

■ أ. محمد المبروك النايض *

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، والتعرف على المعوقات التي تواجه استخدامه في هذه المصارف، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت في جمع البيانات على تصميم استبانة وزعت على عينة مجتمع الدراسة والمتمثل في المديرين والموظفين بإدارة المحاسبة وإدارة المراجعة بالإدارات الرئيسية بالمصارف التجارية الليبية والذين تزيد خبرتهم العملية عن (10) سنوات، والبالغ عددها (6) مصارف تجارية، حيث تم توزيع (126) استبانة، وبلغت عدد الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي (110) استبانات، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على عدد من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنه يوجد هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، كما توجد بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية وتتمثل هذه المعوقات في عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصارف بتطبيق هذا الأسلوب، وعدم رغبة إدارة المصارف بالتغيير، وعدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وعملياً في المصارف، وقلة البرامج التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصارف، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها:

1- ضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين مراكز المسؤولية والعمل على توضيح العلاقات فيما بينها من أجل رفع مستوى العمل المقدم من المراكز من خلال عقد الدورات

*عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة / كلية التجارة – جامعة الزيتونة

التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصارف مما يساهم في استخدام نظام محاسبة المسؤولية بالشكل الصحيح.

2- العمل على وجود نظام حوافز يزيد الاهتمام بالجانب الإنساني كونه هو الذي سيزيد من استخدام نظام محاسبة المسؤولية في مراكز المسؤولية بالمصارف، وربط هذه الحوافز بالأداء المحقق، والعمل على منح الحوافز المادية والمعنوية عند تحقيق الأهداف المرغوبة لمن يستحقها بالمستوى الذي يحظى بالقبول من كافة الموظفين وذلك من خلال إعادة النظر بشكل دوري بنظام الحوافز بعد تفعيله.

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعتبر المحاسبة الإدارية أحد فروع علم المحاسبة، والتي لها دوراً فعالاً ومؤثراً ورئيسياً في تقديم المعلومات المالية التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في مجال التخطيط والرقابة على الموارد الاقتصادية التي تستخدمها، وكذلك تمد لها يد العون بما تقدمه من تقارير ومعلومات تساعدها في اتخاذ القرارات الملائمة من أجل استغلال هذه الموارد استغلالاً اقتصادياً وحل المشكلات الإدارية في الوقت المناسب، ويعد نظام محاسبة المسؤولية أحد أساليب المحاسبة الإدارية والذي يساعد المستويات الإدارية في مجال الرقابة وتقييم الأداء، باعتباره نظاماً علمياً شاملاً يربط فيما بين التنظيم الإداري والنظام المحاسبي من خلال تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية تساعد في ربط الأداء بالعاملين المسؤولين عن هذا الأداء، وذلك عن طريق تحديد مسؤولية العاملين في الوحدة الاقتصادية بمستوياتهم الإدارية المختلفة عن الأداء الفعلي وما ترتب عليه من نتائج مقارنة بالأداء المخطط.

إن نظام محاسبة المسؤولية يتلاءم مع اللامركزية في الإدارة وبموجبه بتم تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية بحيث تتفق هذه المراكز مع الهيكل التنظيمي السائد في هذه الوحدة الاقتصادية لضمان كفاءة استغلال موارد هذه المراكز، كما يساعد نظام محاسبة المسؤولية في تقييم أداء مركز المسؤولية عن طريق المقارنة بين معايير الأداء المحددة مسبقاً والنتائج الفعلية لهذه المراكز ومعرفة الانحرافات وأسبابها ومعالجتها واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وترشيد الإنفاق.

وتمثل المصارف التجارية عصب الحياة الاقتصادية في المجتمعات لما تقدمه من إسهامات في الخطط التمويلية والتنموية والائتمانية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل

التطور العلمي والتقدم التقني الذي يواكب المصارف في إدارتها لواجباتها وكبر حجم مهامها وعملياتها المقدمة للأفراد والمؤسسات والحكومات ...الخ، بالإضافة إلى تعدد وتنوع فروعها وأقسامها، الأمر الذي أدى بدوره إلى صعوبة إدارة كافة العمليات التي تنجز بشكل يومي واتخاذ الحلول المناسبة لها بصورة مركزية، وهنا يجب على إدارة المصارف التجارية الليبية إلى ضرورة تحديث أساليب الإدارة وتنفيذ الأعمال والمسؤوليات الملقاة على عاتقها بما يحقق الأهداف المنشودة لها من ترشيد الإنفاق ورفع مستوى جودة الخدمة وسرعة إنجاز الأعمال من خلال تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وبالتالي تطوير جهازها المصرفي بما يتماشى مع التطور العالمي المتنامي في مجال الأعمال المصرفية والذي بدوره يؤدي إلى تشجيع النمو الاقتصادي في ليبيا.

ونظراً لأهمية الموضوع جاءت فكرة هذه الدراسة للبحث في مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية، لما لهذا النظام من أهمية في تحسين مستوى أداء المصارف التجارية الليبية وتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بأهمية إتباع اللامركزية في القطاع المصرفي، وذلك بتخصيص جزء من الموارد الاقتصادية لكل المستويات الإدارية وتفويضها سلطة ومسؤولية الرقابة على هذه الموارد، وكذلك تفويض رؤساء الوحدات اللامركزية، وسلطة اتخاذ القرارات، ومسؤولية كاملة عن تلك المستويات الإدارية من خلال استخدام نظام محاسبة المسؤولية بهدف التركيز على رقابة وتقييم أداء رؤساء الإدارات والأقسام والفروع في كافة المستويات الإدارية بشكل مباشر من خلال مساءلتهم عن ذلك الأداء عن طريق تحليل الانحرافات ومعرفة أسباب حدوثها ووضع الأسس لعلاجها، **لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:**

1- ما مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.

2- هل توجد معوقات تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

استعرض الباحث مجموعة من الدراسات التي تمت حول موضوع الدراسة والتي تمكن من الحصول عليها، وهي :

1- **دراسة: (المطيري، 2011 م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركات النفط الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: وجود أثر لمحاسبة المسؤولية المرتبطة بالتنظيم الإداري والنظام المحاسبي واتخاذ القرارات ورقابة الأداء على ربحية شركات النفط الكويتية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها: قيام شركات النفط الكويتية بتذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مؤسسة البترول الوطنية وتوفير المتطلبات اللازمة لنجاحه، مع مراعاة طبيعة نشاط كل شركة عند البدء بتطوير نظام المسؤولية، كذلك توضيح وشرح أهمية تطبيق هذا النظام للإدارات العليا في المؤسسة وخاصة من حيث عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وذلك لكي تسعى في العمل على توفير متطلبات تطبيق هذا النظام فيها.

2- **دراسة: (جودة وآخرون، 2009 م):**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية والتعرف على مدى تطبيقها في الفنادق الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن الفنادق الأردنية تقوم بتحديد واضح لمراكز المسؤولية، وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية تربط الأداء الفعلي بالأداء المخطط، وأنها تقوم بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لغرض تقييم الأداء، ووجود نظام تقارير رقابية متكامل لمتابعة الأداء وتقييمه في مراكز المسؤولية، ووجود نظام حوافز فعال يسهم في تعزيز نظام محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين مراكز المسؤولية والعمل على توضيح العلاقات فيما بينها، وضرورة العمل على تفعيل الموازنات التخطيطية وخصوصاً في مجال الرقابة، وضرورة إجراء المقارنات بين أرقام الأداء الفعلي وأرقام الأداء المخطط من أجل تقييم الأداء، وإبراز أهمية التقارير الرقابية، وضرورة وجود نظام حوافز فعال، والعمل على عقد دورات تدريبية للمحاسبين والإداريين وذلك لتطوير مهاراتهم.

3- **دراسة: (على، 2008 م):**

هدفت الدراسة إلى دراسة النظام الرقابي المتبع في مصنع إسمنت البرحة الموجود في اليمن ومدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصنع، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن الهيكل التنظيمي للمصنع لا يساعد على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، حيث لا يهدف إلى توصيف الوظائف وتحديد المسئوليات بشكل دقيق، وأن النظام المحاسبي الحالي للمصنع لا يعمل على توفير المعلومات وفقاً للمسؤولية عنها، وأن تقارير التكاليف لا يتم إعدادها بحيث تحقق هدف الرقابة، وإنما تُعد بهدف حصر عناصر التكاليف الخاصة بكل مركز تكلفة، بغض النظر عن خضوع هذه العناصر للرقابة والتحكم، كما أن هذه التقارير بما تتضمنه من معلومات مقارنة لا تفيد في تحديد المسؤولية عن أي انحراف في عناصر التكاليف، بسبب أن هذه المقارنة تتم وفقاً لبنود حسابات النظام المحاسبي الموحد للمصنع ككل وليس لكل مركز مسؤولية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها: تصمم الهيكل التنظيمي للمصنع بما يساعد على تحديد المسئوليات بشكل واضح، والعمل على تصميم النظام المحاسبي بحيث يرتبط بالهيكل التنظيمي ويساعد على توفير المعلومات عن عناصر التكاليف وفقاً للقدرة على الرقابة والتحكم فيها، وإعداد الموازنات التخطيطية بالمسؤولية.بحيث تتضمن كل موازنة مسؤوليات مدير كل مركز والتي على ضوئها تتم المساءلة.

4- **دراسة: (ميدة، 2003 م):**

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع وتطلعات نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن ما يقارب 34 ٪ من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية لا تطبق نظام محاسبة المسؤولية بسبب عدم تمكنها من امتلاك مقومات ومستلزمات تطبيقه، وأن ما يقارب 66 ٪ من الشركات تطبقه بشكل غير كامل وليس وفق الأسس العلمية الصحيحة، وإن مراكز المسؤولية المرتبطة بالهيكل التنظيمي للشركات هي محددة بشكل دقيق ولكل المستويات الإدارية، مع ملاحظة بعض الشركات التي لا تتقيد بهذا التحديد الدقيق لمراكز المسؤولية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها: ضرورة الاهتمام بالرقابة الإدارية في الوحدات الحكومية بجانب الرقابة التقليدية، وضرورة تطبيق أسس محاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية حتى يمكن تحقيق الرقابة الإدارية على مستوى الأقسام والمراكز.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسات السابقة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على موضوع نظام محاسبة المسؤولية من أكثر من جانب، ورغم الجوانب المختلفة التي تناولتها الدراسات السابقة تأتي هذه الدراسة في محاولة لدراسة واقع استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية والتي تعمل في ظل ظروف بيئية واقتصادية ذات طبيعة خاصة تختلف عن تلك التي أجريت عليها الدراسات السابقة، ومعرفة أي من مقومات نظام محاسبة المسؤولية متوفر في المصارف التجارية الليبية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية، وتتمثل أهداف الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤلات التي طرحتها مشكلة الدراسة، **وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:**

1- التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.

2- التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية نظام محاسبة المسؤولية بالمصارف التجارية نظراً لدوره الفعال والرئيسي في تقديم المعلومات المالية التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في مجال التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، كما تستمد أهمية هذه الدراسة أيضاً من أهمية القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية في ليبيا والذي يعمل على تمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الليبي ومن هنا فإن استخدام نظام محاسبة المسؤولية يعمل على تحسين مستوى الأداء فيها.

سادساً: فرضيات الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة من خلال فرضيتين رئيسيتين، والتي من خلالها يمكن تحقيق أهداف الدراسة الحالية:

1- لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بتوفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.

2- لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من جانبين، **وهما:**

الجانب النظري: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال البحث في المراجع والدوريات العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الجانب العملي: اعتمدت هذه الدراسة في هذا الجانب على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء دراسة تحليلية باستخدام استمارة الاستبيان (الاستبانة) لغرض تجميع البيانات حول مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية، كما تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المصارف، لتوضيح بعض العبارات غير المفهومة في الاستبانة، حتى يتم الوصول إلى معلومات صحيحة وذات مصداقية كبيرة.

ثامناً: حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في:

1- **الحدود المكانية:**

اقتصرت الدراسة الميدانية على المصارف التجارية الليبية التابعة لمصرف ليبيا المركزي وهي (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الواحة)، كما اقتصر استبيان هذه الدراسة على فئات معينة داخل هذه المصارف والذين لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وهم المديرون والموظفون بإدارة المحاسبة وإدارة المراجعة بالإدارات الرئيسية بالمصارف التجارية الليبية.

2- **الحدود الزمنية:**

تعتبر فترة النطاق الزمني للدراسة الميدانية هي الربع الأول لسنة 2019 م، (أي من بداية شهر يناير إلى نهاية شهر مارس لسنة 2019 م).

تاسعاً: الإطار النظري:

نظام محاسبة المسؤولية.

ظهر نظام محاسبة المسؤولية كنظام فرعي منبثق من أساليب المحاسبة الإدارية، وذلك بهدف توفير المعلومات المحاسبية بصورة تقارير أداء تعمل على رقابة عمل المسؤولين في الأقسام والإدارات والفروع من خلال تقييم أدائهم ضمن إطار المسؤولية المكلف بها هؤلاء المسؤولين والنابعة من الصلاحيات الممنوحة لهم من إدارة الوحدة الاقتصادية.

1- نشأة نظام محاسبة المسؤولية.

على الرغم من أن فكرة محاسبة المسؤولية قديمة جداً، وقد وجدت بوجود الإنسان فكان الإنسان يكلف بأداء عمل معين ثم تتم محاسبته على نتيجة أداء هذا العمل، على الرغم من ذلك فإن نظام محاسبة المسؤولية كأسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية حديث العهد نسبياً في الفكر المحاسبي، حيث ترجع أولى البحوث فيها إلى عام 1952 م حيث قام John. A. Higgins بكتابة أول مقالة بعنوان محاسبة المسؤولية واعتبرت هذه المقالة أول إطار علمي متكامل لنظام محاسبة المسؤولية، وتبعته مقالات أخرى وبحوث عديدة لكتّاب آخرين كانوا يشيرون دائماً إلى مقالة Higgins لما لها من أثر بالغ في تطوير نظام محاسبة المسؤولية (ميده، 2003، 324).

ونشأة نظام محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف إلى الرقابة على الأعمال، وتقييم أداء العاملين في الوحدة الاقتصادية بمستوياتهم الإدارية المختلفة، لمساءلتهم عن نتيجة أعمالهم مقارنة بالأداء المخطط له، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب العمل على تطوير الأنظمة المحاسبية بهدف مراقبة الأداء والتعرف على مشاكل تنفيذ الخطط لدى مختلف المستويات الإدارية (الحارس، 2004، 423).

2- مفهوم نظام محاسبة المسؤولية.

تعددت التعريفات التي اهتمت بنظام محاسبة المسؤولية في الأدب المحاسبي، ونُذكر بعضاً منها كما يلي:

يُعرف نظام محاسبة المسؤولية بأنه «النظام الذي يقيس ويقارن بين المخطط له (الموازنة التخطيطية) وبين المنفذ فعلياً (النتائج الفعلية) لكل مركز مسؤولية على حده» (هورنجرن وآخرون، 2003، 316).

كما يُعرف نظام محاسبة المسؤولية بأنه «النظام الذي يتعرف على مختلف مراكز اتخاذ

القرارات، الأمر الذي يحقق ربط الرقابة المحاسبية بالهيكل التنظيمي ويقوم بتقييم أداء المسؤولين عن تلك المراكز التي تسمى مراكز المسؤولية استناداً على العوامل الخاضعة لرقابتهم» (عبداللطيف، 2004، 358).

كما يُعرف نظام محاسبة المسؤولية أيضاً بأنه «نظام يقوم بتجميع وإعداد تقارير دورية عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والإيرادات الخاصة بكل مركز مسؤولية موجود في المنشأة، بهدف تمكين الإدارة العليا من القيام بوظيفة التخطيط والرقابة على أداء هذه المراكز» (أبونصار، 2012، 429).

وعرف نظام محاسبة المسؤولية أيضاً بأنه «نظام محاسبي يبتغي الرقابة على الأداء وتقييمه في ضوء قيام الأفراد أو المسؤولين بتنفيذ واجباتهم بحدود الصلاحيات المفوضة لهم وفق مبدأ الكلفة المناسبة في الوقت الملائم، وذلك بربط التقارير المحاسبية بفعالية العاملين» (آل آدم والرزق، 2006، 359).

وفي ضوء ما سبق ومن خلال التعريفات السابقة فيرى الباحث أن نظام محاسبة المسؤولية هو نظام محاسبي يتم تصميمه وفق الهيكل التنظيمي للمنظمة بحيث يسمح بتسجيل ومراقبة التكاليف والإيرادات حسب الوحدات الإدارية الفرعية وربطها بالمديرين المسؤولين عن هذه الوحدات بحيث يمكن مساءلتهم عن الفروقات بين ما هو مخطط والمخرجات الفعلية.

3- أهمية نظام محاسبة المسؤولية.

تتمثل أهمية نظام محاسبة المسؤولية في جانبين، وهما:

أ- أهمية نظام محاسبة المسؤولية من حيث عملية الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية:

تأتي أهمية نظام محاسبة المسؤولية من حيث عملية الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية من خلال ما تقوم به من إجراءات يتم بموجبها متابعة التنفيذ الفعلي في إطار الأداء المخطط، بمعنى أن الرقابة تبدأ مع بداية التنفيذ الفعلي وتستمر معه، وذلك بغرض الكشف عن الانحرافات وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في الوقت المناسب، ثم تحديد أسباب حدوثها، وأخيراً إعداد التقارير عنها للمستويات الإدارية المختلفة لاتخاذ القرارات المناسبة بصددها، فالرقابة هي نتيجة حتمية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية (ميده، 2003، 326).

ب- أهمية نظام محاسبة المسؤولية من حيث عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية:

تأتي أهمية نظام محاسبة المسؤولية من حيث عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال قيامه بالوظائف التالية (ميده، 2003، 327):

1- تعرَف مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المحددة لها.

2- تفسير انحرافات النتائج عما ورد بالموازنة التخطيطية تفسيراً واضحاً.

3- تحديد مراكز المسؤولية المسئولة عن الانحرافات.

4- **أهداف نظام محاسبة المسؤولية.**

إن الهدف الأساسي لنظام محاسبة المسؤولية هو تمكين المستويات الإدارية المختلفة في الوحدة الاقتصادية والمسئولين عن وحدات الإشراف من الرقابة على عناصر التكاليف والإيرادات، كما يُمكن من قياس الأداء داخل وحدات الهيكل التنظيمي، ويسمح للمسئولين باتخاذ الإجراءات الصحيحة داخل الوحدة الاقتصادية، كما توجد أهداف أخرى لنظام محاسبة المسؤولية ومن بين هذه الأهداف ما يلي: (المطيري، 2011، 27 – 29):

1- أن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يمثل مدخلاً لتطوير التقارير المحاسبية الرقابية دون إحداث عمليات تغيير في المبادئ المحاسبية، كون هذا النظام يتطلب إعادة صياغة النظام المحاسبي وتقاريره جراء ربطها مباشرة بالهيكل الإداري للمنظمة.

2- إن الهدف من ربط النظام المحاسبي بالهيكل الإداري هو من أجل تبويب وتصنيف وتجميع وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات الخاصة بكل مركز مسؤولية لوحده، وذلك لتسهيل عملية الرقابة على تنفيذ العمليات وعقد مقارنة بين ما تم تحقيقه فعلاً وبين المخطط له مسبقاً، وذلك لتحديد واكتشاف الانحرافات والعمل على تشخيصها وبيان أسبابها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

3- إن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يعتمد بالأساس على التنظيم اللامركزي في إنجاز العمل، وكذلك يعتمد هذا النظام محاسبياً على المبادئ المحاسبية المقبولة في نظم محاسبة التكاليف المعيارية ونظم المحاسبة المالية.

4- أن نظام محاسبة المسؤولية هو أسلوب رقابي يساعد وبصورة مستقلة في تقييم أداء كل مستوى من المستويات الإدارية الموجودة في الهيكل التنظيمي، وبالتالي يساعد على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية الكلي الهادف إلى متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً وبيان الانحرافات واكتشاف الصعوبات التي تحد من القيام

بالتنفيذ الصحيح لأجل اتخاذ القرارات التصحيحية.

5- **مزايا نظام محاسبة المسؤولية.**

نظام محاسبة المسؤولية يحقق العديد من المزايا تعود على الوحدة الاقتصادية عندما تقوم بتطبيقه (خشارمة والعمري، 2004، 263):

1- يؤدي نظام محاسبة المسؤولية إلى قياس التكلفة على مستوى الأقسام والمراكز بدلاً من قياسها على مستوى إجمالي، مما يساعد في قياس تكلفة الخدمات العامة حسب نوعها وحسب الأقسام التي تؤديها.

2- يؤدي إلى الإفصاح عن التوزيع الجغرافي للإنفاق الأمر الذي يساعد في التخطيط العام والمساءلة.

3- يساعد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية من القاعدة إلى القمة عن طريق استخدام معايير لتقييم الأداء تختلف حسب المستوى التنظيمي.

4- يجعل العاملين بالوحدة مدركين لأهمية المعلومات في قراراتهم، ومن ضمنها ترشيد الإنفاق واحتواء التكاليف سواءً كانت ضمن مسئولياتهم أو خارج نطاق مسئولياتهم.

5- يساعد في إعداد موازنات تفصيلية، كما أنه يُمكن من معرفة الإنفاق الفعلي حسب المراكز التي أعدت على أساسها الموازنات.

6- يُمكن من إتاحة معلومات أداء الأقسام في الوقت المناسب للمستفيدين منها للمساعدة في تحسين أداء الأقسام باتخاذ الإجراءات المناسبة.

6- **أنواع مراكز المسؤولية في نظام محاسبة المسؤولية.**

تتمثل أنواع مراكز المسؤولية في نظام محاسبة المسؤولية في أربعة مراكز، وإن كل نوع من أنواع مراكز المسؤولية ينتج نوعاً مختلفاً من المعلومات المحاسبية، وهي كما يلي (هيتجروماتولتش، 2007، 459):

1- **مركز التكلفة:** هو عبارة عن دائرة النشاط التي يتم محاسبة المسؤول عنها عما يحدث فيها من تكاليف فقط، بحيث تدخل في نطاق تحكمه ورقابته ومسئوليته.

2- **مركز الإيراد:** تتمثل المسؤولية في مراكز الإيراد في الرقابة على الإيرادات فقط، ويكون مدير المركز مسئولاً أساساً عن تحقيق الإيرادات، ويتضمن تقرير المركز الإيرادات المحققة مقارنة بالإيرادات المخططة مع شرح أسباب الانحراف بينهما.

3- **مركز الربحية:** هو عبارة عن دائرة النشاط التي تتم محاسبة المسؤول عنها عما يحدث فيها من تكاليف وما تحققه من إيرادات.

4- **مركز الاستثمار:** هو عبارة عن دائرة نشاط يتولى رئيسه مسؤولية استخدام من الأصول وحيازتها، بالإضافة إلى مسئوليته عن الإيرادات والنفقات في هذا المركز.

7- **مقومات نظام محاسبة المسؤولية.**

إن المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية تتمثل في النقاط التالية (روس، 1983):

1- تقسيم الهيكل التنظيمي داخل الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية.

2- تفويض مديري مراكز المسؤولية بصلاحيات واضحة.

3- توزيع التكاليف والإيرادات على مراكز المسؤولية، وذلك حسب إمكانية كل مركز وصلاحياته للتحكم فيها.

4- ربط الموازنات التخطيطية بكل مركز من مراكز المسؤولية.

5- استخدام الموازنات للرقابة وتقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لكل مركز مسؤولية.

6- إعداد تقارير يتم من خلالها تحليل الانحرافات للأداء الفعلي عن الأداء المخطط بهدف تحديد المسؤول عن الانحرافات.

7- وجود نظام للحوافز مرتبط بنتائج مراكز المسؤولية.

ويرى الباحث من خلال المقومات السابقة إن استخدام نظام محاسبة المسؤولية لتكون أداة رقابية فعالة لا بد من توفير مقومات محاسبية، وتتطلب المقومات المحاسبية وجود نظام محاسبي يُمكن الإدارة من تبويب التكاليف والإيرادات وتوزيعها على مراكز المسؤولية كل حسب قدرته على التحكم بهذه التكاليف والإيرادات، وبناء على الصلاحيات الممنوحة له، وكذلك يتضمن وجود موازنات خاصة بكل مركز مسؤولية والتي بناء عليها تتم المقارنة بين الفعلي والمخطط، ومن ثم تحليل الانحرافات وتفسيرها.

عاشراً: الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث للتعريف بالخطوات العملية التي اتبعها الباحث في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، حيث تم عرض وتحليل البيانات من خلال الاستبانة التي وزعت على أفراد مجتمع الدراسة وذلك لمعرفة مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية

ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية، وتم تصميم الاستبانة للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة، وتم استخدم حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) في تحليل البيانات. ولتحقيق أهداف الدراسة فإن هذا المبحث سوف يتناول ما يلي:

1- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية.

2- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

1- بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:

أ- بيئة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في المصارف التجارية الليبية التابعة لمصرف ليبيا المركزي.

ب- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة وعينته في المديرين والموظفين بإدارة المحاسبة وإدارة المراجعة بالإدارات الرئيسية بالمصارف التجارية الليبية والذين تزيد خبرتهم العملية عن (10) سنوات، وعددهم (126) فردا، والجدول رقم الجدول (1) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب المصارف قيد الدراسة.

الجدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب المصارف قيد الدراسة

ر.م	اسم المصرف	العدد
1	مصرف الجمهورية	24
2	المصرف التجاري الوطني	24
3	مصرف الصحاري	22
4	مصرف الوحدة	18
5	مصرف شمال إفريقيا	16
6	مصرف الواحة	22
	المجموع	126

والجدول رقم (2) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة والفاقد ونسبة المسترجع منها حسب المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (2) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها حسب المصارف

ر.م	المصرف	الموزع	المسترجع	الفاقد	نسبة المسترجع ٪
1	مصرف الجمهورية	24	22	4	٪ 91.66
2	المصرف التجاري الوطني	24	21	1	٪ 87.5
3	مصرف الصحاري	22	18	4	٪ 81.81
4	مصرف الوحدة	18	15	3	٪ 83.33
5	مصرف شمال إفريقيا	16	15	1	٪ 93.75
6	مصرف الواحة	22	19	3	٪ 86.36
المجموع		126	110	16	٪ 87.30

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن عدد الاستمارات الموزعة (126)، وأن نسبة الفاقد (12.7 ٪) من الاستمارات الموزعة، وترجع نسبة الفاقد إلى عدة أسباب منها: عدم الحصول على عدد (12) من الاستمارات الموزعة بسبب إهمال بعض الموظفين لها وضياعها، وكذلك تم استبعاد (4) استمارات من الاستمارات المستلمة وذلك لعدم استكمال بياناتها واستيفائها إلى شروط التحليل الإحصائي، وبهذا تكون نسبة المسترجع الكلية (87.30 ٪) من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة جيدة وكافية لإتمام هذه الدراسة واستخلاص النتائج منها.

2- أداة جمع البيانات:

اعُتمد لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة بصورة أساسية على استمارة الاستبيان، حيث تم تصميم استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة، وللتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

أ- **صدق المحتوى (أو صدق المضمون)**: وهو ما يسمي الصدق المنطقي أحياناً ويستهدف التأكد من أن الأداة تضمنت كافة الجوانب والمتغيرات والأبعاد الخاصة بالمشكلة ومدى شمولها وتحديدها لموضوع الدراسة والمواقف والجوانب التي تقيسها، وقد راعى الباحث جانب صدق المحتوي في الاستمارة من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري: وهو القيام بتقيّيم الأداة باستخدام مجموعة من المحكمين والمختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة والإدارة والإحصاء للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو أهداف الدراسة، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق، وهي تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل: العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: وتشمل 30 عبارة حول مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.

المجموعة الثالثة: وتشمل 8 عبارات حول المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.

جـ- اختبار الثبات والصدق: للتأكد من ثبات الاختبار « أداة الدراسة » قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان، ومنها تم حساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cornbach Alpha، والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات من أجل التأكد من صدق الاستمارات، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

ر.م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.	30	0.659	0.811
2	المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.	8	0.660	0.812

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (^{a}) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارات الاستبيان تتراوح بين (0.659 إلى 0.660) وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات

الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.811 إلى 0.812) وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

ثانياً: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

1- خصائص مفردات عينة الدراسة:

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون نسبة (34.5 ٪) من مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم من أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (33.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (31.8 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، كما نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (51.8 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (25.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم من مؤهلاتهم العلمية دبلوم متوسط ويمثلون نسبة (10.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم من مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (7.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (4.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، كما نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (55.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من تخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (20.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من تخصصهم إدارة أعمال ويمثلون نسبة (13.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن تخصصهم اقتصاد ويمثلون نسبة (10.0 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، كما نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم محاسبة ويمثلون نسبة (63.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من وظيفتهم مراجع داخلي ويمثلون نسبة (25.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي وظيفتهم مدير إدارة المحاسبة أو مدير إدارة المراجعة ويمثلون نسبة (5.5 ٪) لكل منهما من جميع مفردات العينة، كما نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 15 إلى أقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (40.9 ٪) من مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من سنوات خبرتهم 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (33.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من سنوات خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (25.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

الخصائص	المجموعات	العدد	النسبة المئوية ٪
العمر	من 30 إلى أقل من 40 سنة	37	33.6
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	38	34.5
	50 سنة فأكثر	35	31.8
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	10.9
	دبلوم عالي	28	25.5
	بكالوريوس	57	51.8
	ماجستير	8	7.3
	دكتوراه	5	4.5
التخصص العلمي	محاسبة	61	55.5
	إدارة أعمال	15	13.6
	اقتصاد	11	10.0
	تمويل ومصارف	23	20.9
المسمى الوظيفي	مدير إدارة المحاسبة	6	5.5
	مدير إدارة المراجعة	6	5.5
	محاسب	70	63.6
	مراجع داخلي	28	25.5
سنوات الخبرة	من 10 إلى أقل من 15 سنة	28	25.5
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	45	40.9
	20 سنة فأكثر	37	33.6

2- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتوفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (5) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يوجد بالمصرف هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يوضح خطوط السلطة والمسؤولية بين الرؤساء والمرؤوسين على مستوى مراكز المسؤولية.	4.85	.403	-9.922	.0000
2	الهيكل التنظيمي الموجود بالمصرف يمنع تداخل الصلاحيات والمهام بين مراكز المسؤولية.	4.13	.471	-9.525	.0000
3	الهيكل التنظيمي الموجود بالمصرف يتضمن تحديد دقيق لمراكز المسؤولية.	4.01	.684	-8.503	.0000
4	يتبع المصرف اللامركزية على مستوى مراكز المسؤولية ضمن هيكله التنظيمي.	3.82	.693	-7.885	.0000
5	يوجد بالمصرف مدير مختص لكل مركز مسؤولية.	4.76	.427	-9.666	.0000
6	يوجد بالمصرف معرفة تامة لدى مديري مراكز المسؤولية بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم.	4.61	.731	-9.136	.0000

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	يوجد بالمصرف معرفة تامة لكل مدير مركز مسؤولية بالموظفين الخاضعين لسلطته.	4.58	.709	-9.099	.0000
8	يتحمل مدير كل مركز بالمصرف كافة مسئولياته ومسؤوليات الموظفين الخاضعين لسلطته.	4.57	.760	-9.162	.0000
9	يوجد بالمصرف وضوح في العلاقة بين مراكز المسؤولية المختلفة ويتم التنسيق والتعاون بينها.	4.67	.679	-9.432	.0000
10	يوجد بالمصرف تفويض واضح لسلطة اتخاذ القرارات للمسؤولين في مراكز المسؤولية المختلفة.	3.89	.695	-8.157	.0000
11	يوجد بالمصرف ربط بين نظام المعلومات المحاسبية ومراكز المسؤولية.	4.07	.809	-8.011	.0000
12	يوجد بالمصرف نظام محاسبة تكاليف واضح ومحدد لتجميع التكلفة على أساس مراكز المسؤولية.	3.98	.778	-8.003	.0000
13	يوجد بالمصرف حصر وتسجيل وتبويب كافة التكاليف والإيرادات على مستوى مراكز المسؤولية بشكل دقيق وفي حدود مسؤولية كل منها.	4.67	.718	-9.308	.0000
14	يستخدم المصرف أسلوب الموازنات التخطيطية في تخطيط التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية.	4.05	.457	-9.545	.0000
15	يستخدم المصرف أسلوب التكلفة المعيارية في تخطيط التكاليف لكل مركز مسؤولية.	3.15	.744	-1.992	.0000
16	يستخدم المصرف أسلوب الموازنات التخطيطية كأساس لتقييم الأداء الفعلي على مستوى مراكز المسؤولية.	3.87	.651	-8.345	.0000

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
17	يقوم المصرف بقياس الأداء الفعلي لكل مركز من مراكز المسؤولية على حده.	4.09	.460	-9.548	.0000
18	يقوم المصرف بمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولية.	4.05	.514	-9.314	.0000
19	يعتبر المصرف تقارير الأداء الدورية مقياس لأداء مراكز المسؤولية.	3.91	.629	-8.550	.0000
20	تقيس التقارير الدورية بالمصرف أداء كل مركز على حدة.	3.97	.550	-9.081	.0000
21	يقوم المصرف بتحليل الانحرافات لكل مركز من مراكز المسؤولية على حدة.	3.91	.629	-8.565	.0000
22	يقوم المصرف على معرفة وتوضيح سبب حدوث الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية.	4.48	.739	-8.972	.0000
23	يقوم المصرف بمساءلة الموظف المسؤول عن حدوث الانحرافات في كل مركز مسؤولية.	2.61	.779	-4.675	.0000
24	يعمل المصرف على تصحيح ومعالجة الانحرافات عند حدوثها في كل مركز المسؤولية.	4.19	.550	-9.254	.0000
25	يقوم المصرف على اتخاذ الإجراءات الوقائية لتلافي حدوث الانحرافات في المستقبل.	3.70	.773	-6.998	.0000
26	يقوم المصرف بمنح حوافز مادية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرغوبة.	2.19	.736	-7.686	.0000
27	يقوم المصرف بمنح حوافز معنوية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرغوبة.	2.25	.532	-8.526	.0000

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
28	تساهم الحوافز المقدمة من المصرف في فاعلية عمل مراكز المسؤولية.	2.23	.616	-8.117	.0000
29	يقوم المصرف بمنح الحوافز بناءً على أسس موضوعية وعادلة.	1.89	.626	-8.833	.0000
30	تقوم إدارة المصرف وبشكل دوري بإعادة النظر في نظام الحوافز المعمول به.	2.31	.484	-8.605	.0000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لعدد (24) من العبارات المتعلقة بمدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، كما نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1- يقوم المصرف بمساءلة الموظف المسؤول عن حدوث الانحرافات في كل مركز مسؤولية.

2- يقوم المصرف بمنح حوافز مادية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرغوبة.

3- يقوم المصرف بمنح حوافز معنوية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرغوبة.

4- تساهم الحوافز المقدمة من المصرف في فاعلية عمل مراكز المسؤولية.

5- يقوم المصرف بمنح الحوافز بناءً على أسس موضوعية وعادلة.

6- تقوم إدارة المصرف وبشكل دوري بإعادة النظر في نظام الحوافز المعمول به.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (6)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.	3.7827	.12801	64.131	109	.0000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (64.131) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7827) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود توفر للمقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، حيث إنه:

1- يوجد بالمصرف هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يوضح خطوط السلطة والمسؤولية. بين الرؤساء والمرؤوسين على مستوى مراكز المسؤولية.

2- الهيكل التنظيمي الموجود بالمصرف يمنع تداخل الصلاحيات والمهام بين مراكز المسؤولية.

3- الهيكل التنظيمي الموجود بالمصرف يتضمن تحديد دقيق لمراكز المسؤولية.

4- يتبع المصرف اللامركزية على مستوى مراكز المسؤولية ضمن هيكله التنظيمي.

5- يوجد بالمصرف مدير مختص لكل مركز مسؤولية.

6- يوجد بالمصرف معرفة تامة لدى مديري مراكز المسؤولية بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم.

7- يوجد بالمصرف معرفة تامة لكل مدير مركز مسؤولية بالموظفين الخاضعين لسلطته.

8- يتحمل مدير كل مركز بالمصرف كافة مسئولياته ومسئوليات الموظفين الخاضعين لسلطته.

9- يوجد بالمصرف وضوح في العلاقة بين مراكز المسؤولية المختلفة ويتم التنسيق والتعاون بينها.

10- يوجد بالمصرف تفويض واضح لسلطة اتخاذ القرارات للمسئولين في مراكز المسؤولية المختلفة.

11- يوجد بالمصرف ربط بين نظام المعلومات المحاسبية ومراكز المسؤولية.

12- يوجد بالمصرف نظام محاسبة تكاليف واضح ومحدد لتجميع التكلفة على أساس مراكز المسؤولية.

13- يوجد بالمصرف حصر وتسجيل وتبويب كافة التكاليف والإيرادات على مستوى مراكز المسؤولية بشكل دقيق وفي حدود مسؤولية كل منها.

14- يستخدم المصرف أسلوب الموازنات التخطيطية في تخطيط التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية.

15- يستخدم المصرف أسلوب التكلفة المعيارية في تخطيط التكاليف لكل مركز مسؤولية.

16- يستخدم المصرف أسلوب الموازنات التخطيطية كأساس لتقييم الأداء الفعلي على مستوى مراكز المسؤولية.

17- يقوم المصرف بقياس الأداء الفعلي لكل مركز من مراكز المسؤولية على حده.

18- يقوم المصرف بمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولية.

19- يعتبر المصرف تقارير الأداء الدورية مقياس لأداء مراكز المسؤولية.

20- تقيس التقارير الدورية بالمصرف أداء كل مركز على حدة.

21- يقوم المصرف بتحليل الانحرافات لكل مركز من مراكز المسؤولية على حدة.

22- يقوم المصرف على معرفة وتوضيح سبب حدوث الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية.

23- يعمل المصرف على تصحيح ومعالجة الانحرافات عند حدوثها في كل مركز المسؤولية.

24- يقوم المصرف على اتخاذ الإجراءات الوقائية لتلافي حدوث الانحرافات في المستقبل.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية صعوبة تحديد مراكز المسؤولية في المصرف.	1.97	.829	-7.817	.0000
2	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية صعوبة وضع الخطط على أساس مراكز المسؤولية في المصرف.	2.14	.760	-7.729	.0000

3	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصرف صعوبة حصر عناصر التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية.	1.95	.496	-9.371	.0000
4	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الخوف من الفشل في تطبيق هذا الأسلوب.	1.87	.431	-9.672	.0000
5	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصرف بتطبيق هذا الأسلوب.	3.81	.953	-6.578	.0000
6	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية عدم رغبة إدارة المصرف بالتغيير.	4.18	.510	-9.403	.0000
7	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية عدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وعملياً في المصرف.	3.17	.675	-2.628	.0000
8	من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية قلة البرامج التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصرف.	3.80	.727	-7.605	.0000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصرف بتطبيق هذا الأسلوب.

2- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية عدم رغبة إدارة المصرف بالتغيير.

3- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية عدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وعملياً في المصرف.

4- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية قلة البرامج التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، كما نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية صعوبة تحديد مراكز المسؤولية في المصرف.

2- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية صعوبة وضع الخطط على أساس مراكز المسؤولية في المصرف.

3- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصرف صعوبة حصر عناصر التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية.

4- من المعوقات التي تواجه استخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الخوف من الفشل في تطبيق هذا الأسلوب.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (8) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية.	2.8625	.19523	-7.387	109	.0000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (7.387) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.8625) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية وتتمثل في المعوقات التالية:

1- عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصرف بتطبيق هذا الأسلوب.

2- عدم رغبة إدارة المصرف بالتغيير.

3- عدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وعملياً في المصرف.

4- قلة البرامج التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصرف.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال البحث والعمل تم التوصل إلى عدد من النتائج كالآتي:

1- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأنه يوجد هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية.

2- توجد بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية، وتتمثل في المعوقات التالية:

أ- عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصارف بتطبيق هذا الأسلوب.

ب- عدم رغبة إدارة المصارف بالتغيير.

جـ- عدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وعملياً في المصارف.

د- قلة البرامج التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصارف.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة فإن الباحث يخرج بالتوصيات التالية:

1- ضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين مراكز المسؤولية والعمل على توضيح العلاقات فيما بينها من أجل رفع مستوى العمل المقدم من المراكز من خلال عقد الدورات التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصارف مما يساهم في استخدام نظام محاسبة المسؤولية بالشكل الصحيح.

2- العمل على وجود نظام حوافز يزيد الاهتمام بالجانب الإنساني كونه هو الذي سيزيد من استخدام نظام محاسبة المسؤولية في مراكز المسؤولية بالمصارف، وربط هذه الحوافز بالأداء المحقق، والعمل على منح الحوافز المادية والمعنوية عند تحقيق الأهداف المرغوبة لمن يستحقها بالمستوى الذي يحظى بالقبول من كافة الموظفين وذلك من خلال إعادة النظر بشكل دوري بنظام الحوافز بعد تفعيله.

3- ضرورة قيام المصارف بمزيد من الاهتمام عند تصميم أنظمتها المحاسبية بشكل يعكس آليات الربط المناسبة بين مراكز المسؤولية المختلفة.

4- ضرورة قيام المصارف بمزيداً من الاهتمام بتقارير الأداء الدورية، والقيام بمساءلة الموظف المسؤول عن حدوث الانحرافات في كل مركز مسؤولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العلمية:

1- البلداوي، عبدالحميد عبدالمجيد، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1997.

2- البياتي، محمود مهدي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2005.

3- أبونصار، محمد حسين، المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان – الأردن، 2012.

4- الحارس، أسامة، المحاسبة الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، 2004.

5- آل آدم، يوحنا، الرزق، صالح، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان – الأردن، 2006.

6- رزق الله، عايدة نخلة، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي، الطبعة الأولى، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2002.

7- عاشور، سمير كامل، وأبوالفتوح، سامية، الاختبارات اللامعلمية، الطبعة الأولى، معهد الإحصاء للنشر والتوزيع، 1995.

8- عبداللطيف، ناصر نورالدين، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر، 2004.

9- هورنجرن، تشارلز، فوستر، جورج، داتار، سريكانت، محاسبة التكاليف، تعريب: أحمد حامد حجاج، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2003.

10- هيتجر، ليستر، ماتولتش، سبرج، المحاسبة الإدارية، تعريب: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2007.

ثانياً: الدوريات العلمية والمؤتمرات:

1 - جودة، عبدالحكيم مصطفى، الشيخ، عماد يوسف، السبوع، سليمان سند، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الزرقاء – الأردن، المجلد 9 – العدد الثاني، 2009.

2 - خشارمة، حسين، العمري، أحمد، قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، أربد – الأردن، المجلد 20 – العدد الأول، 2004.

3 - ميده، إبراهيم عمر، نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات، مجلة جامعة دمشق، دمشق – سوريا، المجلد 19 – العدد الثاني، 2003.

ثالثاً: الرسائل العلمية الجامعية:

1 - المطيري، نواف جهز محمد، أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركات النفط الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال – جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن، 2011.

2 - روس، سمير، المقومات الأساسية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مجال الرقابة على التكاليف الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة طنطا، طنطا – مصر، 1983.

3 - على، محسن باسردة، دور نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة على عناصر التكاليف في المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت – دراسة تطبيقية في مصنع إسمنت البرح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن – اليمن، 2008.